

موقف ابن الخشاب من القياس في كتابه: "المرتل"؛ دراسة وصفية

د. أحمد بن عبدالله بن عبدالرحمن القشعمي

أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية في كلية التربية، جامعة المجمعة

(أرسل بتاريخ 6/4/2025م، وقبل للنشر بتاريخ 21/5/2025م)

المستخلص:

يتناول هذا البحث موقف ابن الخشاب من القياس في كتابه "المرتل"؛ ببيان المواضع التي اعتمد فيها على القياس، وموقفه إذا تعارض مع غيره من الأدلة، وقد جاء التمهيد بترجمة مختصرة لابن الخشاب، وتعريف بكتابه "المرتل"، ثم تعريف القياس وأركانه، بعدها جاء المبحث الأول لبيان اعتداد ابن الخشاب بالقياس في التقعيد النحوي، والثاني لبيان موقفه عند تعارض القياس مع السماع، والثالث لبيان ما لا يجوز القياس عليه عنده. وقد سار البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف منهج ابن الخشاب في استعمال القياس، واعتداده به في التقعيد النحوي، وذلك في كتابه "المرتل"، وتحليل طريقتيه في استعمال القياس، وانتهى البحث إلى مجموعة من النتائج منها: أن ابن الخشاب اعتد بالقياس في التقعيد النحوي، واعتمد عليه في بعض الآراء التي رجحها. كما أثبت البحث تأثير ابن الخشاب بموقف مذهبه الحنبلي من القياس، حيث يقدم السماع عليه، ولا ينظر إلى القياس مع وجود السماع، كما أنه لا يجيز القياس إلا على الكثير، ويرفض القياس على القليل والناذر.

الكلمات المفتاحية: التقعيد النحوي، ابن الخشاب، المرتل، الجمل، القياس، السماع.

Ibn al-Khashab's Position on Qiyas (Analogy) in His Treatise "Al-Murtajal" A Descriptive Study

Dr. Ahmad Abdullah Alqashami

Associate Professor of Arabic Syntax and Morphology, Department of Arabic at the College of Education Majmaah University

(Received: 4/6/2025, accepted for publication on 21/5/ 2025)

Abstract:

This study explores Ibn al-Khashab's stance on the use of analogy in his book Al-Murtajal, focusing on the contexts in which he employed analogy and his approach when it conflicted with other forms of evidence. The introduction provides a brief biography of Ibn al-Khashab and an overview of Al-Murtajal, followed by a definition of analogy and its foundational elements. The first section examines how Ibn al-Khashab utilized analogy in formulating grammatical rules. The second section addresses his position when analogy conflicted with transmitted linguistic evidence (al-samā'), and the third outlines the instances he deemed analogy impermissible. The study adopts a descriptive and analytical methodology to illustrate and assess Ibn al-Khashab's approach to analogy, particularly in the context of grammar as presented in Al-Murtajal. The findings indicate that Ibn al-Khashab extensively relied on analogy in establishing grammatical principles and in supporting certain preferred linguistic views. The research further reveals that his perspective was influenced by the Hanbali school of thought, as he gave precedence to transmitted evidence over analogy and limited the use of analogy to common, well-established cases, rejecting its application in rare or exceptional instances.

Keywords: Grammatical, Ibn al-Khashab, Al-Murtajal, Sentences, Qiyas (Analogy), samā' (established usage)

المقدمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى، وعلى آله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى اليوم الدين. أما بعد: فإن القياس أحد الأدلة العقلية الرئيسة في النحو العربي، بل إنه يأتي في مقدمة هذه الأدلة بعد السماع، من حيث كثرة المسائل التي تستمد دليها منه، وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، حتى قيل: النحو كله قياس. وقيل في حد النحو: هو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب.

هذا، وقد تنوعت مناهج النحاة في التعامل مع القياس في التقعيد النحوي، واختلفت نظراتهم في فهم بعض مسائله الجزئية، ومباحثه الفرعية، وترتب على هذه الاختلافات اختلافات في المسائل التطبيقية، وقد اخترت واحدًا من العلماء المقلين في استعماله، ألا وهو أبو محمد ابن الخشاب، وذلك في كتابه: "المرئجل"؛ لنقف على المواضع التي استدلت فيها بالقياس، والمواضع التي منعه فيها؛ ليظهر لنا جليًا منهجه في التعامل مع هذا الدليل، واستخراج الملامح الرئيسة لهذا المنهج، وذكر الفروع التطبيقية التي بناها على آرائه في القياس النحوي.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

يشتمل كتاب "المرئجل" على كثير من آراء مؤلفه في القياس الأصولي، وقد ظهرت هذه الآراء جلية في الفروع النحوية، ولكنها متناثرة في أبوابه، مفرقة في فصوله، مما يستوجب جمع هذه الآراء، وإخضاعها للتحليل والتفسير، وضم الشبيهة إلى شبيهه، والنظير إلى النظير؛ لتحديد ملامح موقف ابن الخشاب من دليل القياس، وأثره في التقعيد النحوي عنده.. لذا جاء هذا البحث للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما موقف ابن الخشاب من القياس؟
- ما مدى اعتداد ابن الخشاب بالقياس في التقعيد النحوي؟
- ما المواضع التي لا يجوز القياس فيها عند ابن الخشاب؟
- ما المسائل التي لم يجز ابن الخشاب فيها استعمال القياس؛ اكتفاء بالمسموع عن العرب؟
- ما موقف ابن الخشاب حين يتعارض القياس مع السماع؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان موقف ابن الخشاب من القياس.
2. بيان المواضع التي اعتد بها ابن الخشاب بالقياس في التقعيد النحوي.
3. بيان المواضع التي لا يجوز القياس فيها عند ابن الخشاب.
4. الكشف عن موقف ابن الخشاب حين يتعارض القياس مع السماع في التقعيد النحوي.

الدراسات السابقة:

1. علي، السيد. (2008). شرح جمال الجرجاني بين ابن الخشاب والخوارزمي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر-أسبوط.
2. البقلي، لمياء مسعد أحمد. (2015). موقف ابن الخشاب من عبد القاهر الجرجاني، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، عام 2015م.

3. آل مهدي، عبد الهادي بن مداوي. (2022). *مخالفات ابن الخشاب النحاة في كتابه المرتجل*، مجلة الدراسات العربية بكلية دار العلوم بالمنيا بمصر، (45)، 49 - 78.
4. عبد المولى، أميرة أبكر، وأحمد، محمد علي. (2021). *ابن الخشاب نحوياً لغوياً فقيهاً*، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 22(1)، 1 - 8.
5. يونس، خالد عبد الإله. (2022). *أقوال العرب والاستشهاد بها في المرتجل لابن الخشاب*. مجلة كلية اللغة العربية في المنوفية، (37)، 1536 - 1642.
6. البغدادي، شريفة زيادة. (2020). *الاحتكام إلى المعنى في القبول والرفض، من خلال كتاب المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب*، حولية كلية اللغة العربية في إيتاي البارود، (33)، 474 - 547.
7. شاكر، آية محمود محمد (2021). *قضايا الخلاف النحوي في كتاب المرتجل عند ابن الخشاب*، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، (78)، 64 - 86.
8. الدوسري، مصطفى عبدالله، (2023). *نظرية العوامل النحوية عند ابن الخشاب في كتابه المرتجل في شرح الجمل*، مجلة العلوم التربوية والإنسانية، كلية الإمارات للعلوم التربوية والنفسية، (23)، 33 - 47.
9. القحطاني، وداد بنت أحمد. (2022). *توظيف ابن الخشاب للشواهد الشعرية في كتابه المرتجل في شرح الجمل، وموقف النحويين منها*، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة دمار، (16)، 189 - 230.
10. وبعد استعراضي لمجموع هذه البحوث والدراسات، لم أقف في شيء منها على من تعرّض إلى بيان موقف ابن الخشاب من القياس النحوي بصورة مفصلة، أو كشف عن رأيه فيما يجوز القياس عليه وما لا يجوز، أو بيان المواضع التي يمتنع فيها القياس، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، لوصف منهج ابن الخشاب في استعمال القياس، ومدى اعتماده عليه في التقعيد النحوي، مع تحليل طريقته في استعمال القياس النحو، وذلك في كتابه: "المرتجل".

خطة البحث:

جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة. أما المقدمة فقد ذكرت فيها مشكلة البحث وتساؤلاته، وأهداف الدراسة، ثم الدراسات السابقة في موضوعه، وختمتها بالمنهج المتبع في كتابة هذا البحث.

وأما التمهيد فقد اختصرت فيه الحديث عن أمرين:

أولهما: ابن الخشاب وكتابه المرتجل.

وثانيهما: القياس تعريفه وأركانه.

ثم قسمت أصل الدراسة إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اعتداد ابن الخشاب بالقياس في التقعيد النحوي.

المبحث الثاني: موقف ابن الخشاب من تعارض القياس مع السماع.

المبحث الثالث: ما لا يجوز القياس عليه عند ابن الخشاب.

ثم ختمت ذلك بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي ظهرت لي، أعقبتها بثبت للمصادر والمراجع. سائلًا الله العلي القدير التوفيق في القول والعمل.

التمهيد

أولاً: ابن الخشاب وكتابه "المرتجل".

ابن الخشاب: حياته وآثاره.

هو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله بن نصر ابن الخشاب، اتفق أكثر من ترجموا له أنه ولد في بغداد سنة 492هـ، إلا ابن خلكان (1419) فقد شكك في هذا التاريخ؛ لتعليقات وقف عليها بخط ابن الخشاب قريبة جداً من هذا التاريخ، فاستبعد أن يكون كتبها وهو صغير.

أننى عليه المؤرخون، وكالوا المديح لعلمه، وتمكنه في النحو، روى ياقوت (1411) عن القاضي الأكرم أنه قال: "كان أعلم أهل زمانه بالنحو، حتى يقال: إنه كان في درجة أبي عليّ الفارسي، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة، وما من علم من العلوم إلا وكانت له فيه يد حسنة" (ج3، ص.443).

كان له ولع بشراء الكتب، حتى قيل إنه لم يمت أحد من أهل العلم إلا اشترى كتبه كلها، حتى صارت عنده مكتبة ضخمة، وقفها على أهل العلم قبيل وفاته.

قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي، وأبي السعادات بن الشجري، والحساب والهندسة على أبي بكر ابن عبد الباقي الأنصاري، والفرائض على أبي بكر المرزوقي، وسمع الحديث من أبي الغنائم النرسي، وأبي القاسم ابن الحصين، وأبي العز ابن كادش وجماعة. ومن قرأ عليه: السمعاني، وأبو اليمن الكندي، والحافظ عبدالغني، وأبو البقاء العكبري، ومحمد بن عماد، وفخر الدين بن تيمية، ومنصور بن أحمد بن المعوج.

وقد كان شديد التعصب في عقيدته لأهل السنة، منتصراً لمذهب الإمام أحمد بن حنبل، مصرحاً ببرايمه وحججه على ذلك، وهو من المعدودين في طبقات الحنابلة الذين يتشددون في الدين، وكان يوصف بأنه حجة الإسلام (ابن رجب، 1425).

توفي عشية يوم الجمعة الثالث من رمضان سنة سبع وستين وخمسائة من الهجرة.

وصفه كل من ترجم له بأنه كان ضيق العطن، ضجوراً، ما صنف تصنيفاً فكمله، شرح جمل الزجاجي وترك أبواباً منه، وشرح اللمع وترك أبواباً منه، وشرح مقدمة الوزير ابن هبيرة في النحو، وقطعها قبل الإتمام. وهذا الضجر هو الذي جعل كلامه أحلى من قلمه وأجود، وكان يجيد في الكتابة إذا خلا من الضجر والضيق. (الحموي، 1411؛ ابن خلكان، 1419؛ القفطي، 1406). ومن أبرز مؤلفاته:

المرتجل، شرح لجمل الزجاجي، وهو ما ستقوم عليه هذه الدراسة.

شرح اللمع لابن جني، في ثلاثة مجلدات، إلا أنه لم يتمه، ووصل فيه إلى باب النداء.

هادية الهادية في الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل.

الرد على الخطيب التبريزي في "تهذيب إصلاح المنطق".

شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة في النحو، وقد أشار ابن هبيرة على ابن الخشاب أن يشرحه فشرحه في أربعة مجلدات، ويقال إنه وصله عليها بألف دينار، لكنه لم يتمه، وقد وصل فيه إلى باب النونين الثقيلة والخفيفة.

أغلاط الحريري في مقاماته، أو الرد على مقامات الحريري، ذكر فيه ما أخذه عليه من أخطاء أسلوبية ولغوية ونحوية وبلاغية. وقد

انتصر ابن بري للحريري فرد على رد ابن الخشاب هذا.

اللمع في الكلام على لفظة (أمين) المستعملة في الدعاء.

.كتاب "المرتجل".

هو شرح لكتاب "الجمل" لعبد القاهر الجرجاني، و"الجمل" شرح اختصره الجرجاني لكتابه "العوامل المائة". وقد قال ابن الخشاب (1392) في مقدمة شرحه بأن "هذا شرح لجمل عبد القاهر الجرجاني، غير مستقصى، ارتجلته مملًا في أيام قليلة العدد، قبل سنة عشرين وخمسائة، وكان مستمليه على جناح سفر" (ص.4)؛ لذا سماه "المرتجل".

وقد درج ابن الخشاب في شرحه هذا على تقسيم الجرجاني لكتابه الجمل، وكان يذكر في أول الفصل جملة أو أكثر من كلام الجرجاني، ثم يأتي بعدها بالشرح، وقد ترك كعادته في غالب مؤلفاته عددًا من أبواب كتاب الجمل لم يشرحها وهي: باب حروف الجر، وباب التوابع، وباب التذكير والتأنيث. وكان يعدُّ بأنه سيتحدث عنها، لكنه لم يفعل.

وأثر المنطق ظاهر في "المرتجل"، حيث كان يذكر الوجوه المحتملة في المسألة ثم يدحضها واحدًا تلو الآخر مبقيًا على الوجه الصواب في رأيه. وأكثر فيه من التعليق، فلم يدع حكمًا من أحكام "المرتجل" بلا تعليق، حتى إنه كاد يستوفي أنواع العلل. وقد استشهد فيه من القرآن الكريم بمائة وإحدى عشرة آية، ومن الشعر بمائة وأحد عشر بيتًا، إضافة إلى بعض الأقوال والأمثال المروية عن العرب، أما الحديث الشريف فقد استشهد منه بثلاثة أحاديث، وهذا يعتبر قليلًا مقارنة بغيره من مصادر الاستدلال. (ابن الخشاب، 1392).

ثانيًا: القياس، تعريفه وأركانه:

القياس هو الأصل الثاني بعد السماع، وهو من الأصول النحوية المهمة التي اعتمد عليها النحويون في تأصيل القواعد، وبناء الأحكام، وقد تمثلت تلك الأهمية في قول السيوطي (1409) بأنه: "معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه" (ص.175). بل قال قبله الكسائي: إنما النحو قياس يُتَّبَع... (القفطي، 1406؛ السيوطي، 1409).

.تعريف القياس:

القياس لغة: تقدير الشيء بالشيء (ابن فارس، 1411؛ الجوهري، 1419؛ ابن منظور، 1414). يقال: قَسَّنْتُه على الشيء، وبه أقيسه قِسْنًا من باب (باع)، وأقوُسُهُ قَوْسًا من باب (قَالَ) لغة، وقَايَسْتُ بينهما، إذا قَاذَرْتُ بينهما، أو قدرته على مثاله، وهو يَقْتَنَس الشيء بغيره، أي: يَقْيِسُهُ به (ابن منظور، 1414؛ الزبيدي، 1422).

وأما في الاصطلاح فقد ذكر الأنباري (1377) في لمع الأدلة جملة من التعريفات، من ذلك أنه عبارة عن: حمل فرع على أصل بعلّة. ومنها أنه: إجراء حكم الأصل على الفرع. ومنها أنه: إلحاق الفرع بالأصل بجامع. ومنها أنه: اعتبار الشيء بالشيء بجامع. ثم قال: وهذه الحدود كلّها متقاربة. وقال الأنباري (1377) في الإغراب في جدل الإعراب: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه.

وهذه التعريفات كلها تتضافر وتتآزر على أن القياس النحوي يطلق أحيانًا ويراد به: ملاحظة نَحْج العرب في كلامها المنقول عنها، كما يقال في "استخار" بأن أصلها: اسْتَحْيَر، نُقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها، فتحركت الياء بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، وهكذا تقيس العرب على هذه الصيغة كل ما هو مثلها، نحو: استمال، واستفاد. فالقياس هنا أطلق على ملاحظة نَحْج العرب في إنتاج الألفاظ والأساليب.

وقد يطلق أحيانًا ويراد به: اعتبار المتكلم كلام العرب في إنتاج كلامه، وتقديره به. ومعنى هذا: أن المتكلم إذا أنتج جملة مكونة من فعل مضارع وفاعل، مثل: يذهب زيدٌ، فإنه يعتبر كلام العرب أثناء إنتاج كلامه، فيرفع الفعل المضارع إذا لم يسبقه ناصب أو

جازم؛ لأنه وجد العرب ترفعه في هذه الحالة، كما يرفع الفاعل؛ لأنه وجد العرب أيضاً ترفعه، فهو يقدر كلامه على كلام العرب؛ أي يقيسه به، ويقلده، مع ملاحظة وجوب توافر علة مشتركة بين كلامه الذي أنتجه، وكلام العرب الذي قاس عليه، فلو أراد نفي الجملة السابقة، وقال: لم يذهب زيد، لوجب عليه أن يجزم الفعل المضارع، قياساً على كلام العرب الذي يُجزم فيه الفعل المضارع إذا سبق بلم. .
أركان القياس:

للقياس أربعة أركان رئيسة، لا يكون القياس صحيحاً إلا بتوافرها، مع وجوب مراعاة شروط كل ركن منها، وإليك عرض موجز لهذه الأركان:

أولاً: المقيس عليه:

ويشمل ذلك القرآن الكريم بقرآته المختلفة، ثابتها وشاذها، والأحاديث النبوية المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم، والمسموع من كلام العرب الذين يُعتمد بأقوالهم، ويُحتج بكلامهم، شعراً ونثراً.

وقد اختلف علماء النحو في الأصل المقيس عليه، وهو اللغة المسموعة، وفي ما يجب أن يتوفر فيها من الشروط، سواء كان في الراوي، من حيث العدالة، والمعاصرة، أو كانت في النص المروي، من حيث صحته، وسلامته، وموافقته للمشهور من كلام العرب، ومن حيث فصاحة المتكلم به. وقد أجمعوا على أنه لا يقاس على جميع ما سُمع عن العرب، إنما اعتبر هذا المسموع درجاتٍ يقاس على بعضها، ويحفظ البعض الآخر، وهذه الدرجات للمسموع المحفوظ أو المقيس عليه، تختلف باختلاف المدارس النحوية باختلاف النُحاة أنفسهم، ولذا ظهر الاختلاف في كثير من القواعد؛ لاختلاف أئمة النحو في موقفهم من المسموع عن العرب، إضافة إلى تفاوتهم في وقوفهم على هذا المسموع، أو عدم وقوفهم عليه. (الحديثي، 1974).

وقد اشتراطوا في المقيس عليه ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه؛ كتصحيح: اسْتَحْوَذَ، واستَصَوَّبَ، واستَتَوَّقَ (ابن جني، د.ت؛ السيوطي، 1409). وكذلك لو كان شاذاً في السَّماع مطرداً في القياس، فإنه لا يقاس عليه، كامتناع (وَذَر) و (وَدَعَ)؛ لأنَّ العرب لم يقولوها، ولا غَرَّو عليها أن تستعمل نظيرهما نحو: (وَزَنَ وَوَعَدَ). (ابن جني، د.ت). كما أنه ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل؛ لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير؛ لمخالفته له. فمن الأول قولهم في رَكُوبَةٍ: رَكِبِي، وفي حُلُوبَةٍ: حَلَبِي، قياساً على قولهم في شُئْوَةٍ: شَتَيْي، ومع كثرة ما سمع من مثل قولهم في ثَقِيفٍ وقُرَيْشٍ: ثَقِفِي وقُرَيْشِي، إلا أنه لضعفه في القياس امتنع أن يقال في سَعِيدٍ وكَرِيمٍ: سَعِدِي وكَرِمِي (ابن جني، د.ت؛ السيوطي، 1409).

ثانياً: المقيس:

عُرِفَ المقيس بأنَّه: "المحمول على كلام العرب تركيباً أو حكماً". (الزبيدي، 1997، ص.25). القياس على ما صح من نصوص لغوية أمرٌ تحتّمه طبيعة التقعيد اللغوي؛ إذ ليس من الممكن الاعتماد على المسموع وحده؛ لأنه غير محدود، ولا محصور، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال، ولو اقتصر على المسموع عن العرب لعجزت اللغة العربية عن مواكبة العصر، ومجاراة الزمن. (نحلة، 1407).

من أجل ذلك يقول النُّحاة: "ما قيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب" (ابن جني، د.ت، 1/357، ابن جني، 1373، ج.1، ص.180؛ السيوطي، 1409، ص.211). ويرى ابن جني (1373) أنك إذا سمعت: (قام زيد) أجزت (ظُرِفَ خالد، وحمَّقَ بشر)، وكان ما قسته عربياً كالذي قسته عليه؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً، وقست عليه ما لم تسمع.

ثالثاً: الحكم:

الغرض من إلحاق المقيس بالمقيس عليه أن يعطى حكمه. والحكم النحوي ينقسم إلى: واجب: كرفع الفاعل، وممنوع كنصبه أو جره، وحسن: كرفع الفعل المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماضٍ، وقبيح: كرفع الفعل المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع، وخلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيداً، وجائز على السواء، كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباتهما، حيث لا مانع من الحذف ولا مقتض له. (السيوطي، 1409).

وهذه الأحكام قامت على استقراء ما وقف عليه علماء النحو من كلام العرب، ثم غُمت على ما قيس عليه من كلام من بعدهم، فلو دققنا النظر في أحكام النحو لوجدناها قامت على المسموع القليل من كلام العرب، ثم اختلفت آراء النحويين فيها بحسب موقفهم من هذا المسموع، قبولاً أو رفضاً، أو تصحيحاً أو تأويلاً، ثم قيس عليها غيره من الكلام، فجعل الكلام مقيس على المسموع.

رابعاً: العلة:

وهي السبب الذي من أجله أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه، ف(زيد) في قولنا: (سافر زيدٌ) دلّت على مَنْ وقع منه الفعل، وكل كلمة دلّت على ذلك فهي فاعل، فالعلة لحكمنا على (زيد) بأنه فاعل هي وقوع الفعل منه؛ لذا وجب أن نحكم له بالحكم النحوي الذي هو الفاعلية. ثم نقول: إن كلمة (زيد) مرفوعة؛ لأن كل فاعل مرفوع. فقولنا: كل فاعل مرفوع، هي العلة في رفع (زيد)؛ لذا وجب أن نحكم له بالحكم النحوي الذي هو الرفع. (الحديثي، 1974).

ومن شرط العلة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه، فلو عُلل بعلة لم تكن هي الموجبة للحكم، فهي حشو لا أثر لها في الحكم؛ ولذا قيل بخطأ من قال بأن علة إعراب الفعل المضارع مشابته للاسم في حركاته وسكناته؛ لأن هذه العلة لم تكن هي الموجبة لإعراب الاسم.

المبحث الأول: اعتداد ابن الخشّاب بالقياس في التقعيد النحوي

ابن الخشّاب - كغيره من النحويين - اعتد بالقياس في التقعيد النحوي، واعتمد عليه دليلاً في بعض الآراء التي رجحها، أو التعليقات التي علل بها، أو التوجيهات التي وجه بها، لكنه مقارنة بغيره من النحويين يُعد من المقلين في ذلك، ومن المواضع التي وقفت عليها في "المرتجل" اعتد فيها بالقياس:

1 - عند عرضه لآراء النحويين فيما احتج به من أجاز تقديم معمول أسماء الأفعال عليها بقول الراجز:

يا أيها المائخُ دلوي دونكا

إني رأيتُ الناسَ يحمدونكا

على أن (دلوي) معمول ل(دونك)، قال: "قالوا: ويجوزُ أن يكونَ في موضعِ نصبٍ بفعلٍ مضمّرٍ دلّ عليه (دونك)، كأنّه قال: خذْ دلوي. والقياسُ مع هؤلاء؛ لضعفِ هذه الكَلِمِ وقصورها عن قوّة الأفعالِ" (ابن الخشّاب، 1392، ص. 257). فهو يرجح رأي البصريين في عدم جواز التقديم، معللاً بعلة الأصل؛ وهي أن أسماء الأفعال فرع عن الفعل في العمل، فعملت عمله؛ لقيامها مقامه، فينبغي ألا تتصرف تصرفه. (الزجاج، 1408؛ الأنباري؛ د.ت، العكبري، 1416).

2 - عند عرضه لرأي البصريين والكوفيين في استعمال لام الأمر مع المخاطب، فقد ساوى بين الرأيين؛ لقوة كلّ منهما في القياس، يقول ابن الخشّاب (1392): "فهو عند البصريين مختصة بفعل الغائب، وعند الكوفيين عامٌّ دخولها على الجميع، لكنّ حُذِفَ مع الحاضر تخفيفاً واستغناءً بالمواجه، ولهذا استعملت مع المواجه في بعض الكلام تنبيهاً على الأصل المطرّح، وكلا القولين قويٌّ في القياس" (ص. 215).

3 - اعتمد على القياس في تعليل إجازة تصغير (تي) على (تيا)، ومنع تصغير (ذي) على (ذيا)، معللاً بعلّة الفرق، فقال: "يُفَرَّقُ أيضاً في (ذا) بين المذكر والمؤنث، والفرق مطلوب، فإذا أمكن كان استعماله هو القياس؛ لأنَّ غيرَ الفرق يُلبَسُ، واللفظُ إنما وُضِعَ للبيان لا للإلباس". (ابن الخشاب، 1392، ص.301).

4 - ومن اعتماد ابن الخشاب (1392) على القياس في التقعيد النحوي: تعليله لنصب ما جُمع بألف وتاء بالكسرة بدلا من الفتحة، بعلّة حمل الفرع على الأصل، حيث يقول:

وإن جرّته كسرت التاء، وإن نصبته كسرتها أيضاً، فقلت: مررت بمسلماتٍ، ورأيت مسلماتٍ، فحملت النصب على الجر، وإن كان فتح التاء ممكناً، لكن عدلوا عن فتحها مع إمكانه حملاً للفرع على الأصل، فيما لزم الأصل من الحكم، وذلك أن المؤنث فرع على المذكر، فجمعه فرع على جمعه، والجمع الصحيح المذكر قد استقر أن نصبه محمول على جره، فهما مشتركان في البناء، فشاركوا بين نصب الجمع المؤنث الصحيح وجره في الكسرة ليجري الفرع على حكم الأصل، فتكون عدة أحواله كعدة أحواله، ولئلا يكون الفرع أوسع تصرفاً من أصله. (ص.71).

5 - يلحق ابن الخشاب (1392) في الأفعال - في افتقارها إلى الفاعل - بعض الأسماء: كالمصادر المعملة عمل الأفعال، وأسماء الفاعلين الجارية عليها، والصفات المشبهة بها، وما جرى هذا المجرى، وكانت في الاحتياج إلى الفاعل محمولة على الفعل، ولم تتصل هذه الضمائر به كاتصالها بالفعل؛ لأن الفعل له العمل بحق الأصل، وهذه الأسماء فروع عليه في العمل، ولهذا لا يعتد بالضمائر التي تضمنتها هذه الأسماء فتكون معها جملة مستغنية قائمة بنفسها، والأفعال معتد بما تتضمنه من الضمائر، بدليل أنه يجوز أن تقول: "يعجبني الذي يضرب، ولا تقول: يعجبني الذي ضارب، إلا على تقدير ضعيف في القياس، وهو أن يُقدَّر حذف، فيكون التقدير: الذي هو ضارب". (ص.18).

فهو يرى أن الأسماء العاملة عمل الفعل؛ لكونها فرعاً عن الأفعال في العمل لم يُعتد بالضمائر المقدرة معها لتكونا جملة مستقلة، إلا على تقدير ضعيف في القياس، فهو يمنع الاعتداد بها من جهة القياس، معللاً بعلّة الأصل.

6 - اعتمد على القياس في تعليل تمحض (كي) حرفاً ناصباً إذا سبقتها اللام، وذلك أن القياس يمنع دخول الحرف على حرف في معناه، فكيف يدخل على مثله، فعلة المشابهة هي المانعة لذلك قياساً، قال في ذلك:

فإذا دخلت عليها اللام تمحضت حرفاً ناصباً للفعل؛ وذاك هو الأصل فيها، كقولك: جنثٌ لكي تكرمي...، وإنما تمحضت في هذا الاستعمال حرفاً ناصباً؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يدخل على مثله، بل قياس كلِّ حرفٍ ألا يدخل على حرفٍ في معناه (ابن الخشاب، 1392، ص.203).

7 - اعتمد على القياس في تعليل استعمال صيغتي التعجب: (ما أفعله) و (أفعل به) للتعجب، وعدم استعمال الحروف بدلاً منها كما استعملوا الحروف للنفي أو الاستفهام أو غير ذلك، قال:

ولما كان التعجب معنى من المعاني، اقتضى القياس أن يوضع له حرفٌ يدلُّ عليه كحرفي الاستفهام والنفي، الدالين عليهما؛ إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس إلى غيره من الوضع مما اقتضته حكمه اللغة أيضاً، بأن جعلوا الدلالة على معنى التعجب مأخوذةً من نفس صيغة الجملة المعبر بها عنه، وذاك أيضاً غايةً في البيان عنه، فكان له صيغتان مخصصتا اللفظ، تدلان عليه، من غير احتياج إلى حرفٍ معنى، وتانك الصيغتان: مَا أَفْعَلُهُ، وَأَفْعَلُ بِهِ، كقولك: مَا أَحْسَنَهُ وَأَحْسِنُ بِهِ (ابن الخشاب، 1392، ص.146).

8 - اعتمد على القياس في تعليل كسر ما قبل ياء المتكلم، والعدول فيها عما يقتضيه القياس من الإعراب فيما يكون فيه الإعراب

فقال:

وقد كسروا لهذه الياء ما أصله في قياس استعمالهم أن يكون مفتوحاً معها، وهو اللام في قولك: لي، وهذه اللام أصلها الفتح؛ وإنما كُسرت مع المظهرات؛ فرقاً بينها وبين لام التوكيد، وهي باقية مع المضمرات على أصلها، إذ كانت المضمرات بابها الرُّدُّ إلى الأصول، ما خلا هذه الياء التي للمتكلم، فإنها مكسورة معها في قولك: لي؛ للزوم هذا الحكم - أعني كسر ما قبلها - سائر ما تصل بها، ولأنهم إذا كانوا قد غيروا لها آخر الاسم، فألزموه طريقة واحدة، وعدلوا به عما يقتضيه القياس من إعرابه، مع كون ذاك داعياً إلى اختلاله؛ لعدم الفارق بين معانيه المتعاقبة عليه، التي لأجلها تُكَلِّف له إعرابه، فلا يُغَيَّر لها الحرف الذي لا يختل بتغييره معها أولى (ابن الخشاب، 1392، ص. 108).

9 - اعتمد على القياس في تعليل منع تركيب (لا) النافية للجنس مع اسمها إذا بني موصوفه، بأن تركيب لا مع اسمها ضعيف في القياس لولا استحسان اللغة له؛ لأن فيه جعل شيئين شيئاً واحداً. فإذا ركبت معه صفته، صار فيه جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، وهذا ممتنع قياساً. قال:

فإن وَصَفْتَ اسماً لا المني معها كنت مخيراً في نصب الصفة وتنوينها على الأصل، مع بناء موصوفها، وهذا هو الوجه، كقولك: لا رجل ظريفاً عندك. وفي بناء الصفة مع الموصوف على الفتح، وجعلهما كالكلمة الواحدة؛ لأنهما في المعنى كذلك، إذ كانتا اسمين مُسمَّاهما واحد، وذلك قولك: لا رجل ظريف عندك. و(لا) في هذا الوجه غير مركبة مع الاسم كما كانت في الوجه الذي قبله؛ لأنَّ الاسم قد رُكِبَ مع صفته، فلا تجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، لأنَّ جعل شيئين شيئاً واحداً ضعيف في القياس، لولا استحسان اللغة له، فاتبعت فيه، ولم يُمكن خلافها، فكيف إذا جعلت ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، فذلك ممتنع قياساً وسماً (ابن الخشاب، 1392، ص. 180).

المبحث الثاني: موقف ابن الخشاب عند تعارض القياس مع السماع

ثبت في ترجمة ابن الخشاب أنه كان يتبنى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وينتصر له على غيره، والمذهب الحنبلي معروف أنه من المذاهب التي لا تنظر في القياس مع وجود السماع، وإذا تعارض عندهم النص والقياس، قدموا النص مطلقاً، ولا يلتفتون إلى قياس معه. يضاف إلى ذلك أن ابن الخشاب قد تأثر بشيخه أبي منصور الجواليقي في تقديم الرواية، وجعلها أساساً في صناعة النحو، ولا يتقدم عنده أحد ما لم يتمكن من علم الرواية، وذلك فيما ذكر ياقوت الحموي أنه قرأه بخط ابن الخشاب. (الحموي، 1411). لذا نجد ابن الخشاب يقدم السماع على القياس، ويميل إليه، ولا يذهب إلى قياس مع وجوده، وإذا تعارض قدم السماع على كل حال، وما وقفت عليه في ذلك في المرتبجل:

1 - يرى أن المعول في صحة القياس النحوي هو اتباع ما نطقت به العرب، فإن كانت العرب قد نطقت بمثله فالزم ما نطقت به العرب ولا تتعدها إلى غيره، وإن لم يُسمع فيه شيء عن العرب فاحمله على أحسن ما يقتضيه القياس. قال:

فإنَّ كَانَ هذا الضرب من الأسماء غير مسموع فيه الصرف أو منعه من العرب، فاحمله على أحسن ما يقتضيه القياس من ذلك، باعتبار الاشتقاق من الأصلين المذكورين على ما سبق، وإن كَانَ عن العرب فيه نصٌّ يثبت مثله من صرف أو ترك صرف، فاقصر عليه، واكتف به، إذ قد كفت العرب النظر ومؤنثه (ابن الخشاب، 1392، ص. 89).

2 - رد رأي النحاة الذين جوزوا إهمال أخوات (ليت) وإعمالهن إذا دخلت عليها (ما) الكافة؛ قياساً على (ليت)؛ لأن السماع يخالف قياسهم. قال: "ومن النحويين من أجاز هذا الحكم في بقية الحروف - أعني أخوات (ليت) -؛ قياساً، فأجاز: إنما زيداً قائم، على أن تكون (ما) ملغاة، وإنما زيد قائم، على أن تكون (ما) كافة، والسماع غير ما قاسه هؤلاء" (ابن الخشاب، 1392، ص. 171).

3 - اختار رأي من يقف عند المسموع عن العرب في اسم الفعل المعدول عن فعل الأمر، ولا يميز القياس عليه، ك: تراك ونحوه. قال:

وللناس خلاف في هذا القسم، وهو المسمى معدولاً عن فعل الأمر، وهو المعدول من لفظ الفعل الثلاثي، فمنهم من يطرده

في كلِّ ثلاثيّ من الأفعال؛ لكثرة ما وردَ منه، فيمُدُّه قياسًا، فهذا يقولُ في الأكلِ: أكلال، وفي الكتابة: كَتَاب، وفي العلم: عَلَام، يريد: كُلُّ، واكْتُب، واعلَمْ، وهذا غيرُ مسموعٍ منهم. ومنهم من يقف عند ما جاء عن العربِ منه، ولا يقيسُ عليه، وهو القولُ عندِي (ابن الخشاب، 1392، ص.252).

ثم قال بعده عن الجار والمجرور المنقول إلى باب أسماء الأفعال في الرد على من أجاز تعدي المسموع فيه بالقياس عليه: "وليس الأمرُ على ما قالَ في قياسه هذا، بل هذا البابُ أضيّق من الأول الذي وقفناه قبلَ هذا على السماعِ دونَ القياسِ" (ابن الخشاب، 1392، ص.253).

4 - جعل إلحاق لام التعريف بالأوصاف المسمى بها وعدم إلحاقها طريقه السماع، ولا حكم فيه للقياس، فقال: "والإلحاق في هذه الأوصافِ المسمى بها لام التعريف وترك الإلحاقِ أمرٌ موقوفٌ على السماعِ، لا يَحْكُمُ فيه القياسُ" (ابن الخشاب، 1392، ص.297).

5 - أشار إلى أن النحاة لم يجيزوا في نعت (أي) المناداة الرفع على اللفظ، أو النصب على المحل، كما أجازوا هذا في نعت المنادى المفرد المعرفة، نحو: يا زيدُ الطويلُ، أو الطويلُ، إلا أن المازني أجاز في نعت (أي) الوجهين، معتمدًا على القياس، ورده ابن الخشاب لمخالفته كلام العرب. قال:

والصفاتُ لم توضع لازمةً، بل يُجاءُ بها زيادةً في الفائدة، وبعد استقلالِ الكلامِ دونها، ولهذا المعنى لم يجز فيه -أعني وصف (أي)- ما جازَ في صفاتِ المنادى المفردِ المعرفة، من الحملِ على الموضعِ تارةً، وعلى اللفظِ أخرى، فلم يجز فيه نصبٌ في قول الجمهورِ، وأجازه المازنيُّ قياسًا، على ما رووه عنه، وكلامُ العربِ يخالفُ قياسه (ابن الخشاب، 1392، ص.194).

6 - ومن المواضع التي تشهد لتقديم ابن الخشاب السماع على القياس مطلقًا، أنه يرى أن القياس في الأعداد المضافة: أن يضاف العدد القليل إلى جمع لا مفرد، مثل: ثلاثة رجال، وخمس نساء، وأنه كان ينبغي اطراد هذا القياس عند الإضافة إلى مائة ومضاعفاتها، فيقال في ثلاثمائة: ثلاث مئات أو مئتين؛ حتى تقع إضافة العدد القليل إلى الجمع، لا إلى المفرد، لكن المسموع عن العرب خلافه، حيث أضيف العدد إلى المفرد، الذي استغني به عن الجمع. قال:

وكانَ القياسُ عندهم على ما استقرَّ من إضافةِ العددِ القليلِ إلى جمعٍ لا مفردٍ، حين قلتُ: ثلاثة رجالٍ، وخمسن نساءً أن يقالَ في ثلاثمائةٍ وأخواتها: ثلاثُ مئاتٍ أو مئتين، حتى تقعَ إضافةُ العددِ القليلِ إلى الجمعِ لا إلى المفردِ، لكنَّ هذا من المواضع التي غلبَ فيها الاستعمالُ القياسيُّ، واستغني فيها بالمفرد عن الجمعِ. على أنَّه قد جاءَ في الشعرِ:

..... وخمسن مئتي منها قسني وزائف

وكذا جاءَ فيه: ثلاثُ مئتين، وذلك أصلٌ في القياسِ مرفوضٌ، راجعه الشاعرُ، وللشاعرِ مراجعةُ الأصولِ المرفوضة في كثيرٍ من ضروراته (ابن الخشاب، 1392، ص.267).

7 - رجح رأي سيبويه في الصفة التي على وزن "أفعل" كأحمر، وأصفر، إذا صارت علمًا ثم نُكرت؛ لمراعاته المسموع عن العرب، وضعف رأي الأخفش فيها وإن كان الأقرب في القياس. قال:

منعه سيبويه الصرفَ بعد تنكيره؛ لأنه يراعي فيه الوصفَ الذي كانَ له في الأصل؛ لأنَّ التنكيرَ أزالَ التعريفَ الذي طرأ على الوصفِ، فعادَ الاسمُ إلى ما كانَ عليه، أو إلى شبيهه بما كانَ عليه. وصرّفه أبو الحسن الأخفش؛ لأنَّه بعد التنكير، ليس فيه عنده سوى وزن الفعل فقط. وقوله هذا قياسٌ، لولا مراعاةُ سيبويه استعمالَ العربِ (ابن الخشاب، 1392، ص.80).

المبحث الثالث: ما لا يجوز القياس عليه عند ابن الخشاب

يرى ابن الخشاب أنه ليس كل ما سمع عن العرب يجوز القياس عليه، ولذا نص في "المرتل" على أنه لا يصح القياس على النادر

والقليل من كلام العرب، بل عليك أن تكتفي بما سُمع منه، ولا تتعداه فتقيس عليه، ومما ورد في ذلك:

1 - يرى أن المفعول غير الفاعل في المعنى، وذلك في الأكثر الأعم، وإنما قال في الأكثر الأعم؛ احترازًا مما جاء في أفعال القلوب خاصة، وهي ظننت وأخواتها من قولهم: ظننتني وحسبنتني، وظننتك قائمًا - بفتح التاء - وحسبتك ذاهبًا، (أي حسبت نفسك، وظننت نفسي). ثم قال بأن هناك أفعالًا - من غير باب ظن وأخواتها - جاءت بهذا الاستعمال، ولكنها شاذة، وهما الفعلان: (فقد) و(عَدِم)، فقد سُمع فاعلهما نفس مفعولهما في المعنى، حيث سمع فيهما: فقدتني وعدمتني، وهنا عليك أن تكتفي فيهما بما سُمع، ولا تتعداهما فتقيس عليهما. قال: "ومما شذَّ من قولهم: فقدتني وعدمتني، لأنَّ هذا كلامٌ نادرٌ، لا يقاسُ عليه غيره، فلا يقال: أخذتني ولا سألتني" (ابن الخشّاب، 1392، ص. 316).

2 - جعل دخول الضمير على (رب) - وهي من خواص النكرات - خاص بضمير الغائب؛ لأنه لما لم يعد إلى مذكور مع الإبهام الذي يقع في المضمرات فأشبهه النكرات، ومع ذلك فدخوله عليها من قبيل القليل النادر، فلا يجوز أن يقاس عليه غيره. قال: "وهو مع ذاك قليلٌ نادرٌ، إنما ورد في ضمير الغائب لا غير، ولا يجوز أن يُقاسَ عليه ضميرُ مخاطِبٍ ولا مخاطَب، لأنه لا إبهام فيهما كما في الغائب" (ابن الخشّاب، 1392، ص. 285).

3 - يرى أن العلم معرفة بالوضع لا بالأداة، وعليه فبانه أن يكون للأعيان، فإن جاء في المعاني - كـ "سبحان" ونحوه - فقليل لا يقاس عليه. قال: "فتعليقُ الأعلام على المعاني قليلٌ ضعيفٌ في قياس العربية؛ لأنَّ الجثث هي الثابتة الالابثة، فهي بوضع الأعلام عليها لتختصَّ وينفرد بعضها من بعضٍ أحقَّ" (ابن الخشّاب، 1392، ص. 292).

4 - حكى مذهب الخليل في اللواحق للضمير (إيا)، من قولهم: إياه وإياك، من أن هذه اللواحق أسماء مضمرة ذاتُ مواضع من الإعراب، وهو الجر بإضافة هذا الاسم إليها؛ وذكر أن الخليل احتج في ذلك بشيء رواه عن العرب، وهو قول قائلهم: إذا بلغ الرجلُ الستين، فإياه وإيا الشواب. فدل ذلك على أنها أسماء كما أن (الشواب) اسم. ثم منع ابن الخشّاب (1392) القياس على ذلك لقلته، فقال: "والذي رواه قليلٌ في الاستعمال، فلو قلت قياسًا عليه: إياك وإيا زيد، لم يكن عندهم قياسًا مرضيًا؛ قللة المقيس عليه" (ص. 335).

5 - يرى أنه لا يجوز إلحاق "أل" التعريف بالأعلام المنقولة عن الوصف إذا غلبت فيها العلمية، كمحمد وعلي، فلا يقال فيهما: المحمد وعلي، كما قيل: عباس والعباس، وجعل الأمر في ذلك موقوفًا على السماع. قال ابن الخشّاب (1392): "والإلحاق في هذه الأوصاف المسمى بها لأم التعريف، وترك الإلحاق أمرٌ موقوفٌ على السماع، لا يُحكَّم فيه القياس" (ص. 335).

الخاتمة:

وبعد إتمام هذا البحث - بتوفيق من الله وحده - ينكشف لي عدد من النتائج التي ظهرت في ثناياه، من أبرزها:

1 - أثبت البحث أن ابن الخشّاب - كغيره من جمهرة النحاة - اعتد بالقياس في التقعيد النحوي، واعتمد عليه دليلًا في بعض الآراء التي رجحها.

2 - أثبت البحث تأثر ابن الخشّاب بموقف مذهب الحنبلي من القياس، واستصحبه للنحو؛ حيث رأيناه يقدم السماع على القياس، ويميل إليه، ولا يذهب إلى القياس إلا إذا تعذر المسموع عن العرب في ذلك.

3 - المعول عليه في صحة القياس النحوي عند ابن الخشّاب هو اتباع نهج العرب في ذلك، فإن كان العرب يقيسون في أسلوب معين جاز لنا أن نقيس مثلهم، وإن كانوا لم يجزوا القياس في أسلوب معين، لم يجز لمن بعدهم أن يقيس على هذا الأسلوب.

4 - أثبت البحث أن ابن الخشّاب لا يجيز القياس إلا على الكثير، ويفض القياس على القليل والنادر من كلام العرب.

- 5 - منع ابن الخشاب القياس على أسماء الأفعال المعدولة عن فعل الأمر، والوقوف عند المسموع عن العرب فيها.
 - 6 - منع ابن الخشاب تركيب لا النافية للجنس مع اسمها إذا بني موصفه؛ لضعفه في القياس؛ لأن فيه جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً.
 - 7 - اعتمد ابن الخشاب على القياس في تعليل تمحض (كي) حرفاً ناصباً إذا سبقتها اللام؛ لأن القياس يمنع دخول الحرف على حرف في معناه، فكيف يدخل على مثله.
 - 8 - رجح رأي سيبويه في الصفة التي على وزن "أفعل" كأحمر، وأصفر، إذا صارت علماً ثم نُكرت؛ لمراعاته المسموع عن العرب، وضعف رأي الأخفش فيها وإن كان الأقرب في القياس.
 - 9 - من أبرز العلل التي اعتمد عليها ابن الخشاب في قياسه علة السماع، وعلة التشبيه، وعلة الفرق، وعلة الحمل على المعنى، وعلة التخفيف، وعلة التغليب، وعلة الأصل.
- هذا وأسأل الله أن ينفع في هذه السطور كاتبها وقارئها، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل.

المراجع:

- آل مهدي، عبد الهادي بن مداوي. (2022). مخالفات ابن الخشاب النحاة في كتابه المرتجل، مجلة الدراسات العربية بكلية دار العلوم بالمنيا، (45)، -78 49.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (د.ت). الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث الإسلامي.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (1377). لمع الأدلة. تحقيق سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (1377هـ). الإعراب في جلد الإعراب. تحقيق سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية.
- البغدادي، شريفة زيادة. (2020). الاحتكام إلى المعنى في القبول والرفض. من خلال كتاب المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب. حولية كلية اللغة العربية في إيتاي البارود، (33)، -547 474.
- البقلي، لمياء مسعد أحمد. (2015). موقف ابن الخشاب من عبد القاهر الجرجاني. (رسالة ماجستير)، جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية.
- الجرجاني، عبد القاهر. (1392). الجمل. تحقيق علي حيدر. دار الحكمة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. (ط.6). دار الهدى.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1373). المنصف. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. (ط.1). دار إحياء التراث القديم.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1419). الصحاح. (ط.1). دار التراث العربي.
- الحديثي، خديجة. (1974). الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. مطبوعات جامعة الكويت.
- الحموي، ياقوت بن عبدالله. (1411). معجم الأدباء. (ط.1). دار الكتب العلمية.
- ابن الخشاب، عبدالله بن أحمد. (1392). المرتجل. تحقيق علي حيدر. دار الحكمة.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد. (1419). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تحقيق يوسف علي طويل ومريم قاسم طويل. (ط.1). دار الكتب العلمية.
- الدوسري، مصطفى عبدالله. (2023). نظرية العوامل النحوية عند ابن الخشاب في كتابه المرتجل في شرح الجمل. مجلة العلوم التربوية والإنسانية، كلية الإمارات للعلوم التربوية والنفسية، (23)، -47 33.
- رجب، عبد الرحمن بن أحمد. (1425). الذيل على طبقات الحنابلة. تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. (ط.1). مكتبة العبيكان.
- الزبيدي، سعيد جاسم. (1997). القياس في النحو العربي نشأته وتطوره. (ط.1). دار الشروق.
- الزبيدي، محمد مرتضى. (1422). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق عبدالستار أحمد فراج وآخرون. وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت.
- الزجاج، إبراهيم بن السري. (1408). معاني القرآن وإعرابه. تحقيق عبد الجليل شلي. (ط.1). عالم الكتب.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1409). الاقتراح في أصول النحو وجدله. تحقيق محمود فجال. (ط.1). دار القلم.
- شاكراً، آية محمود محمد. (2021). قضايا الخلاف النحوي في كتاب المرتجل عند ابن الخشاب. المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، (78)، -86 64.
- عبدالمولى، أميرة أبكر، وأحمد، محمد علي. (2021). ابن الخشاب نحويًا لغويًا فقيهاً. مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، جامعة

السودان للعلوم والتكنولوجيا، (1)22، 1-8.

- العكبري، عبدالله بن الحسين. (1416). اللباب في علل البناء والإعراب. (ط.1). تحقيق غازي مختار طليعات. دار الفكر المعاصر.
- علي، السيد. (2008). شرح جمل الجرجاني بين ابن الخشاب والخوارزمي. (رسالة دكتوراه)، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر - أسيوط.
- ابن فارس، أحمد. (1411). مقاييس اللغة. تحقيق عبدالسلام هارون. (ط.1). دار الجيل.
- القحطاني، وداد بنت أحمد. (2022). توظيف ابن الخشاب للشواهد الشعرية في كتابه المرتجل في شرح الجمل، وموقف النحويين منها. مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، (16)، 189-230.
- القفطي، علي بن يوسف. (1406). إنباه الرواة على أنباه النحاة. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط.1). دار الفكر العربي. ومؤسسة الكتب الثقافية.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414). لسان العرب. (ط.3). دار صادر.
- نحلة، محمود أحمد. (1407). أصول النحو العربي. (ط.1). دار العلوم العربية.
- يونس، خالد عبدالإله. (2022). أقوال العرب والاستشهاد بها في المرتجل لابن الخشاب. مجلة كلية اللغة العربية في المنوفية، (37)، 1536-1642.

References:

- Al Mahdī, ‘Abd al-Hādī ibn Madāwī. (2022). Mukhālāfāt Ibn al-Khashshāb al-nuḥāh fī kitābihi almrjtīl. Majallat al-Dirāsāt al-‘Arabīyah bi-Kullīyat Dār al-‘Ulūm bi-al-Minyā, (45), 49-78.
- al-Anbārī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. (D. t). al-Inṣāf fī masā’il al-khilāf. taḥqīq Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd-al-Ḥamīd. Dār Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī.
- al-Anbārī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. (1377). Luma’ al-adillah. taḥqīq Sa’īd al-Afghānī. Maṭba‘at al-Jāmi‘ah al-Sūrīyah.
- al-Anbārī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. (1377h). al-ighrāb fī jadal al-i‘rāb. taḥqīq Sa’īd al-Afghānī. Maṭba‘at al-Jāmi‘ah al-Sūrīyah.
- al-Baghdādī, Sharīfah Ziyādah. (2020). al-iḥtikām ilā al-ma‘nā fī al-qubūl wa-al-rafḍ. min khilāl Kitāb almrjtīl fī sharḥ al-Jamal li-Ibn al-Khashshāb. Ḥawliyat Kullīyat al-lughah al-‘Arabīyah fī aytāy al-bārūd, (33), 474-547.
- al-Baqlī, Lamyā’ Mus‘ad Aḥmad. (2015). Mawqif Ibn al-Khashshāb min ‘Abd al-Qāhir al-Jurjānī. (Risālat mājjistīr), Jāmi‘at al-Iskandarīyah, Kullīyat al-Dirāsāt al-Islāmīyah wa-al-‘Arabīyah lil-Banāt bi-al-Iskandarīyah.
- al-Jurjānī, ‘bdālqāhr. (1392). al-Jamal. taḥqīq ‘Alī Ḥaydar. Dār al-Ḥikmah.
- Ibn Jinnī, Abū al-Faṭḥ ‘Uthmān. al-Khaṣā’iṣ. taḥqīq Muḥammad ‘Alī al-Najjār. (Ṭ. 6). Dār al-Hudá.
- Ibn Jinnī, Abū al-Faṭḥ ‘Uthmān. (1373). al-Munṣif. taḥqīq Ibrāhīm Muṣṭafá w’bdāllh Amīn. (Ṭ. 1). Dār Iḥyā’ al-Turāth al-qadīm.
- al-Jawharī, Ismā’il ibn Ḥammād. (1419). al-ṣiḥāḥ. (Ṭ. 1). Dār al-Turāth al-‘Arabī.
- al-Ḥadīthī, Khadījah. (1974). al-Shāhid wa-uṣūl al-naḥw fī Kitāb Sībawayh. Maṭbū‘at Jāmi‘at

- al-Kuwayt.
- al-Ḥamawī, Yāqūt ibn Allāh. (1411). Mu‘jam al-Udabā’. (Ṭ. 1). Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- Ibn al-Khashshāb, ‘Abd Allāh ibn Aḥmad. (1392). almrṭjl. taḥqīq ‘Alī Ḥaydar. Dār al-Ḥikmah.
- Ibn Khallikān, Aḥmad ibn Muḥammad. (1419). wafayāt al-a‘yān w’nbā’ abnā’ al-Zamān. taḥqīq Yūsuf ‘Alī Ṭawīl wa-Maryam Qāsim Ṭawīl. (Ṭ. 1). Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- al-Dawsarī, Muṣṭafā Allāh. (2023). Naẓariyyat al-‘awāmil al-naḥwīyah ‘inda Ibn al-Khashshāb fī kitābihi almrṭjl fī sharḥ al-Jamal. Majallat al-‘Ulūm al-Tarbawīyah wa-al-insāniyyah, Kulliyat al-Imārāt lil-‘Ulūm al-Tarbawīyah wa-al-nafsiyyah, (23), 33-47.
- Rajab, ‘Abd al-Raḥmān ibn Aḥmad. (1425). al-Dhayl ‘alā Ṭabaqāt al-Ḥanābilah. taḥqīq ‘Abd al-Raḥmān ibn Sulaymān al-‘Uthaymīn. (Ṭ. 1). Maktabat al-‘Ubaykān.
- al-Zubaydī, Sa‘īd Jāsim. (1997). al-qiyās fī al-naḥw al-‘Arabī nash’atuhu wa-taṭawwuruh. (Ṭ. 1). Dār al-Shurūq.
- al-Zubaydī, Muḥammad Murtaḍā. (1422). Tāj al-‘arūs min Jawāhir al-Qāmūs. taḥqīq ‘Abd al-Sattār Aḥmad Farrāj wa-ākharūn. Wizārat al-Irshād wa-al-Anbā’ fī al-Kuwayt.
- al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-sirrī. (1408). ma‘ānī al-Qur’ān wa-i‘rābuh. taḥqīq ‘Abd al-Jalīl Shalabī. (Ṭ. 1). ‘Ālam al-Kutub.
- al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. (1409). al-Iqtirāḥ fī uṣūl al-naḥw wa-jadaliḥ. taḥqīq Maḥmūd Fajjāl. (Ṭ. 1). Dār al-Qalam.
- Shākir, Āyat Maḥmūd Muḥammad. (2021). Qaḍāyā al-khilāf al-Naḥwī fī Kitāb almrṭjl ‘inda Ibn al-Khashshāb. al-Majallah al-‘Ilmīyah li-Kulliyat al-Ādāb, Jāmi‘at Asyūṭ, (78), 64-86.
- Abd al-Mawlá, Amīrah Abkar, wa-Aḥmad, Muḥammad ‘Alī. (2021). Ibn al-Khashshāb nḥwyan lghwyan fgyhan. Majallat al-Dirāsāt al-lughawīyah wa-al-adabīyah, Jāmi‘at al-Sūdān lil-‘Ulūm wa-al-Tiknūlūjiyā, 22 (1), 1-8.
- al-‘Ukbarī, Allāh ibn al-Ḥusayn. (1416). al-Lubāb fī ‘Ilal al-binā’ wa-al-i‘rāb. (Ṭ. 1). taḥqīq Ghāzī Mukhtār Ṭulaymāt. Dār al-Fikr al-mu‘āṣir.
- Alī, al-Sayyid. (2008). sharḥ Jamal al-Jurjānī bayna Ibn al-Khashshāb wālkhwārzmy. (Risālat duktūrāh), Kulliyat al-lughah al-‘Arabīyah bi-Jāmi‘at al’zhr-’sywṭ.
- Ibn Fāris, Aḥmad. (1411). Maqāyīs al-lughah. taḥqīq ‘Abd al-Salām Hārūn. (Ṭ. 1). Dār al-Jīl.
- al-Qaḥṭānī, Widad bint Aḥmad. (2022). Tawzīf Ibn al-Khashshāb lil-shawāhid al-shi‘riyyah fī kitābihi almrṭjl fī sharḥ al-Jamal, wa-mawqif al-naḥwīyīn minhā. Majallat al-Ādāb lil-Dirāsāt al-lughawīyah wa-al-adabīyah, Kulliyat al-Ādāb, Jāmi‘at Dhamār, (16), 189-230.
- al-Qifṭī, ‘Alī ibn Yūsuf. (1406). Inbāh al-ruwāh ‘alā anbāh al-nuḥāh. taḥqīq Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. (Ṭ. 1). Dār al-Fikr al-‘Arabī. wa-Mu’assasat al-Kutub al-Thaqāfiyyah.
- Ibn manzūr, Muḥammad ibn Mukarram. (1414). Lisān al-‘Arab. (Ṭ. 3). Dār Ṣādir.
- Naḥlah, Maḥmūd Aḥmad. (1407). uṣūl al-naḥw al-‘Arabī. (Ṭ. 1). Dār al-‘Ulūm al-‘Arabīyah.
- Yūnus, Khālīd ‘bdāl’lh. (2022). aqwāl al-‘Arab wa-al-istishhād bi-hā fī almrṭjl li-Ibn al-Khashshāb. Majallat Kulliyat al-lughah al-‘Arabīyah fī al-Minūfiyyah, (37), 1536-1642.

Biographical Statement

Dr. Ahmed bin Abdullah bin Abdulrahman Al-Qashaami, Associate Professor of Grammar and Morphology at the Department of Arabic Language, College of Education, Majmaah University (Kingdom Saudi Arabia). He holds a PhD in grammar and morphology from Imam Muhammad bin Saud Islamic University in 1433 A.H. His research interests revolve around language and grammar issues.

معلومات عن الباحث

د. أحمد بن عبدالله بن عبدالرحمن القشعمي، أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية في كلية التربية، جامعة المجمعة (المملكة العربية السعودية). حاصل على درجة الدكتوراة في النحو والصرف من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام 1433هـ، تدور اهتماماته البحثية حول قضايا اللغة والنحو.

Email: a.qashami@mu.edu.sa